

التوقف على تعقل الغير لوزن عند واحد من السبع كالاتي
وهو الحصول في المكان ما بقيت حقيقته وهذا شأن
الكلي الذاتي ولا يخفى انها قدر مشترك بين تلك
السبع المختلفة الماهية نصلح ان يقال في جواب
السؤال عنها بحسب المشتركة فتكون جنسا
لها وهما تزيد وهوان النسبة اذا كانت جنسا
يلزم ان يكون كل نسبة تختصها مركبة من جنس
وفصل وذلك محال لان كل مركبة لتلك جزء منه
نسبة اليه الاخر فتلك النسبة ان كانت مركبة
كان بين اجزائها نسبة اجزئيات لم تثبت
اليه نسبة بسيطة يلزم ان يكون المركب مركبا
من اجزئ غير متناهية وان انتهت اليه نسبة
بسيطة يلزم ان تكون تلك النسبة البسيطة
داخلة تحت مطلق النسبة وغير داخلة تحت
مطلق النسبة وغير داخلة تحت الجنس ليسا طما
فالنسبة لا تكون جنسا للنسب السبع وبجواب
باختيار الاول ولا نسلم الزوم بمعنى انه يلزم
ان يكون المركب الخ وانها وانما يلزم ذلك ان لو
كانت النسبة التي بين الاجزئ داخلة في المركب
وليس كذلك غاية لزوم حقيقته نسب لا نهائية
لها وذلك جائز اذ الواحد نصف وثلاث واربعة

وهكذا .

وهكذا من غير نهاية فحاصله ان الممتنع التركيب
ما لا يتناهى لا محذور وجوده بالابتناء بالترتيب
منه اهر ينصير في القول فيه نامل من جهة ان ما
دخل الوجود متناه في الحادث فقط على الراجح
والكلام فيه وبممكن ان يقال القامدة في الوجود
بالتحقيق لا بالاعتبار فيجوز فيه ذلك وعدم
النهاية في النسب من قبل الثاني كما في التفسير
اعني الواحد نصف الخ فيكون جائزا وفيه ما فيه
من جهة ان المدعي ان النسبة جنس للنسب
سبع والجنس موجود بالتحقيق لا بالاعتبار كما
لا يخفى على ذوي الابصار او يقال ذلك الجواب
ببني على ما في التفسير الاصحاب من جواب دخول
ما لا يتناهى في الوجود وذهب من ينسب اليه
التحصيل منهم كما سطوا اليه ان الاجناس العالمية
عشرة وهي المتولات فالمقالات في الجنس العالي
اربعه فمنها ان هذه المقولات كيف تكون اجناسا
عالمية مع كون كل مقولة منها ماهية مركبة من جنس
اخر منها وفصل مميز لها عما يشتركها في ذلك الجنس
وجواب ان القوم صدر جواب ان الاجناس العالمية تعريفها
انها هو بالرسوم المتافضة لانه لا يتصور لها جنس
كيف وهي العالمية ولا فصل اجزئ تركب الماهية